## في ردّات الفعل الإسرائيلية على عودة ترامب

**انطوان شلحت**

لدى متابعة مجمل ردّات الفعل التي تواترت في إسرائيل، إثر فوز دونالد ترامب بولاية رئاسية ثانية في الولايات المتحدة، أول ما يلفت النظر أن الأوساط المقرّبة من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، تتوقّع من الإدارة الأميركية الجديدة المناصرة لها أن تبادر، أولاً وقبل أي شيء، إلى إنجاز مهمّتين عاجلتيْن، إلغاء العقوبات التي فرضتها الإدارة الأميركية الحالية الديمقراطية على عناصر من اليمين الإسرائيلي المتطرّف، وكبح مؤسسات الأمم المتحدة في لاهاي (القصور محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية). أما نتنياهو نفسه فقد أفصح عن توقّعاته، في سياق خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي، أول من أمس الاثنين، حين شدّد، من ضمن أمور أخرى، على وجوب التصدّي أيضاً وبالأساس لإيران وبرنامجها النووي، ومحاولات بسط نفوذها في الشرق الأوسط من خلال دعم «الوكلاء» وتسليحهم بالصواريخ والمسيّرات. وبحسب ما كتب مقرّبون من نتنياهو، تحمل التعيينات الجديدة في إدارة ترامب المقبلة بشائر لكل من يرى أن إيران تشكل تهديداً للسلام والاستقرار في العالم. ومصدراً لكل الشرور في الشرق الأوسط. وتؤشّر إلى نيّة العودة إلى مقاربة مواجهة النظام الإيراني وتوابعه من خلال اتّباع سياسة مواجهة حازمة ضدّه تستند إلى القوة بجانب المصالح. وينوّه هؤلاء بأن الولاية السابقة لترامب اتّسمت باتخاذ خطوات قاسية ضد إيران، مثل الانسحاب من الاتفاق النووي، واغتيال قاسم سليماني، وفرض عقوبات على بيع النفط. وهم ينتظرون أن ينتهج ترامب استراتيجية مشابهة في ولايته الجديدة: خطوات عدوانية، وضغوط اقتصادية على مداخيل النفط، وجهود لتقليص مدخولات طهران بصورة عامة. ومن المتوقع أن يدفع ترامب بمشروع الممرّ الاقتصادي الهند - الشرق الأوسط - أوروبا (IMEC)، وأن يدعم أذربيجان فيما يتعلق بممرّ زنغزور، بغية الحدّ من وصول إيران إلى أوروبا.

وشدّدت ردّات فعل أخرى على خلاصة قديمة - جديدة، فحواها أنها، في كل ما يتعلق بأمن دولة الاحتلال الآن وإلى الأبد، لا يمكنها سوى الاعتماد على نفسها وقوة ذراعها العسكرية. وبموجب ما كتب أكثر من مسؤول إسرائيلي سابق ومحلّل سياسي، اهتدى بهذه الخلاصة جميع زعماء إسرائيل، بدءاً من ديفيد بن غوريون وصولاً إلى نتنياهو، ولا سيما حيال مسألتيْ ذواتي صلة: إقرار «الحدود النهائية» بحيث تكون «قابلة للدفاع عنها» ما يستلزم الاحتفاظ بمواقع استراتيجية، مثل غور الأردن، أو هضبة الجولان. والحفاظ على مكانة إسرائيل الأمنية في كل المنطقة الجغرافية الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الشأن، كتب أكثر من محلّل أنه في النقطة الزمنية الحالية تبدو تافهة وسطحية أي خطّة تدعو إلى إرساء أمن دولة الاحتلال، في منطقة الحدود مع لبنان مثلاً، بواسطة اتفاقيات، وعبر مرابطة قوات طوارئ دولية من الأمم المتحدة، ومن خلال تقديم ضمانات أميركية.

وكانت هناك ردّات فعل ثالثة تركّزت في تثمين «اتفاقيات أبراهام» لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدة دول عربية. ومثلما كتب بعضهم، وضعت هذه الاتفاقيات المدماك المطلوب للكفّ عن النظر إلى إسرائيل على أنها جذر الشرور في منطقة الشرق الأوسط، وجعلت النظرة إليها مستندة، أكثر من أي شيء آخر، إلى معناها على صعيد القوة العسكرية والتكنولوجية. ويعتقد أصحاب هذه المقاربة أنه ينبغي الاستمرار في هذا المسار، وأن النتائج التي أسفرت عنها الحرب على غزّة وعلى لبنان لا تشي بتآكل هذه القوة، فضلاً عن أنه على خلفية ما يبدو أنه منحى من شأنه أن يسيطر على السياسة الأميركية الراهنة، وهو منحى متعلق برغبة النأي بالنفس عن أي مواقد توتر في العالم، والتفرّغ لمواجهة المشكلات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتحدّيات الخارجية، وخصوصاً الآتية من الصين، في وسع إسرائيل أن تثبت لواشنطن مبلغ قيمتها وجدواها بصفتها دولة يمكنها أن تساعد في الحفاظ على المصالح الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

## زلزال ترامب القادم

**علي انوزلا**

عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، بقوة شعبية أكبر مما لم يتحقّق لرؤساء كثيرين تعاقبوا على حكم الولايات المتحدة بتفويض شعبي مبهر، لم يكن مثيراً للدهشة فقط، وإنّما باعثاً لكثير من القلق والمخاوف في العالم، وفي أميركا نفسها، بما تعنيه هذه العودة من تهديد حقيقي لأسس الديمقراطية الأميركية، وتشجيع للبيض الشعبويي في العالم، من دفع العالم نحو حكم الأنظمة الأوليغارشية العنصرية والفاشية التي يحمل ترامب وعديدون من مسؤولي إدارته المقبلة الذين أعلن عن تعيينهم ضمنها، مخاطر تجسيدها خلال الولاية الثانية المتوقّع أنها أكثر خطورة بكثير من ولايته الأولى. أهم من عودته أن حجم انتصار الرجل المخيف يثير الدهشة في جميع العالم، بفوزه بالولايات الرئيسية بما فيها تلك المتأرجحة، وسيطرته على مجلسي الشيوخ والنواب، بما يمنحه صلاحيات لا حدود قانونية أو سياسية أو أخلاقية لها، خاصة بعد حصوله على ثقة أغلبية الأصوات الشعبية، بالرغم من عنف تصريحاته، وأكاذيبه المتكررة، ونكساته القضائية، وتجاوزاته القانونية، وكرهه للنساء، وعنصريته الفجة، وأنانيته المفرطة. فإما أن أغلبية الناخبين لم يأخذوا هذه الاتهامات على محمل الجد، أو أنهم كانوا على علم بها تماماً، ولكنهم لم يهتموا بها بسبب درجة اليأس من تغيير واقعهم المعيشي التي دفعتهم إلى أن يروا فيه تجسيداً لحل مشكلاتهم وهمومهم اليومية. لقد كان فوز ترامب انتصاراً انتقامياً بامتياز للشخص قبل المرشّح، وتصويتاً لمن عواقب سياسية واجتماعية وديبلوماسية وبيئية، وحتى ديمقراطية، ما يدعو إلى القلق، وهو ما يتردّد صداه في أكثر من مكان، مع وجود خطر قائم بشكل متزايد: إغراء التطرّف اليميني الشعبوي. لأن اختيار أكبر ديمقراطية في العالم لزعيم شعبوي يشكّل تهديداً للعالم ليس فقط لتوزع الولايات المتحدة في إدارة الشؤون العالمية، بل أيضاً لأن أنظمة سلطوية كثيرة في العالم قد ترى في ترامب وطريقة حكمه نموذجاً يُحتذى ويبرّر أساليب حكمها الاستبدادية. أولى مؤشّرات الخطر الداهم الذي يجسّده ترامب هي التي حملتها التعيينات الأولى في حكومته المقبلة التي ستضم فريقاً من المتطرّفين، كل في مجال تخصّصه، المهارة الوحيدة المطلوبة منهم هي الولاء الذي لا يتزعزع لرئيسهم وعزائمهم، يتنافسون في قلّة الخبرة وعدم الكفاءة وفي صخب (وعنف) التصريحات المستفزّة والمفزعة التي سيكون لتجسيدها على أرض الواقع عواقب وخيمة بل مخيفة. الكل متخوّف من زلزال ترامب الذي يهدّد بالضرب بقوة.

> داخل أميركا يتنامى التخوّف من تقويض الديمقراطية الأميركية من الداخل، ومن زعزعة حكم المؤسّسات

وصريح إلى درجة مستفزّة. غامضٌ لأن من غير الممكن توقع مواقفه وتصريحاته وقراراته، وواضحٌ صريح، لأنه يعبّر عما يفكر فيه ويقول ما يؤمن به وينفذ ما يهدّد به. رجل صاخب، عنيد، عنيف، بذيء، فوضوي، متقلب، وفاقد للأهلية، يُكثر من ارتكاب الأخطاء، وهذه كلها صفاتٌ جاءت على لسان مستشار ترامب السابق وعقله المدبر، ستيف بانون، قبل أن يتخاصما وتفترق بهما السبل، نقلها عنه مايكل وولف في كتاب «نار وغضب: داخل بيت ترامب الأبيض» الصادر عام 2018. المتفائلون بولاية ترامب الجديدة، ومن يركبون بعودته، حجتهم أنه في فترة ولايته الأولى، بين 2016 و2020، لم يورّط بلاده في أية حرب كبيرة، لكن الذاكرة ربما تخونهم، أو لا يريدون أن يتذكّروا سياسات هذا الرئيس العنصرية ضد المهاجرين، عندما كان يحتجز أطفالهم ونساءهم في المطارات في انتظار ترحيلهم، كما يريدون منا أن ننسى قرار حظر السفر على مواطني عدة دول إسلامية فقط بسبب دينهم ولون بشرتهم، من دون أن ننسى دعمه وحمايته الأنظمة الدكتاتورية والسلطوية والفاسدة في العالم وتشجيعه على المضي في سياساتها القامعة حرّيات شعوبها والناهبة خيرات بلدانها. أيضاً، لا ينبغي أن تغيب عنا مواقفه الخطيرة التي تستهين وتقلل من مخاطر التغيير المناخي وانسحابه من اتفاقية باريس للمناخ، ناهيك عن تصريحاته المهينة للمرأة والأقليات، ومواقفه المعادية أغلب المنظمات الدولية والإنسانية، وانسحابه من بعضها ووقف تمويل بعضها ومهاجمتها كلها بلا استثناء، بما فيها منظمة الأمم المتحدة التي عيّن ممثلة حكومته داخل أروقتها امرأة تكنّ لها كل العداء وتتّهمها بمعاداة السامية!

وأخيراً، وليس آخراً، موقفه المساند بلا شروط لإسرائيل التي كان أول رئيس ينقل عاصمة بلاده فيها إلى القدس، ويعترف بسيادتها على الجولان المحتل، ويفرض تطبيع علاقاتها، بدون شروط، على أنظمة عربية رجعية. وتأسّف في حملته الانتخابية لأن حجم إسرائيل الجغرافي أصغر مما ينبغي، ما يحمل، في طيّاته، إشارات خطيرة على تأييده مستقبلاً توسع الاستيطان في الضفة الغربية وغزّة، وربما ضمهما لاحقاً، وتشجيع المتطرّفين الإسرائيليين على توسيع احتلالهم جنوب لبنان وجنوب غور الأردن، وربما داخل الأراضي السورية التي قال الوزير اليميني المتطرّف بتسلئيل سموتريتش إن حدود دولتهم المزعومة تنتهي عند مشارف عاصمتها دمشق... لقد مثّلت كل هذه السياسات، ومواقف وتصريحات أخرى صادمة ومستفزّة صدرت عن الرئيس ترامب خلال شغله منصب رئيس أميركا، في ولايته الأولى وفي أثناء فترة حملته الانتخابية أخيراً، كابوساً ازعج دولاً كثيرة وأقلق شعوباً كثيرة، وفي انتظار تنصيبه رسمياً رئيساً لأقوى بلد في بنابر/ كانون الثاني المقبل، يحسّ العالم أنفاسه خوفاً مما هو آت. فهل يكون ترامب الثاني مختلفاً ولو قليلاً عن ترامب الأول؟ وفي أي اتجاه سيكون هذا الاختلاف؟

(كاتب وإعلامي مغربي)

## السعوديّة الجديدة بين هيئة الأمر بالمعروف وهيئة الترفيه

**احمد طه**

نظّمت هيئة الترفيه في السعوديّة، الأسبوع الماضي، عرض أزياء لمصمّم الأزياء اللبناني إيلي صعب، بمناسبة مرور 45 عاماً على مسيرته، ضمن فعاليّات موسم الرياض، جاء بمشاركة 40 عارضة من أشهر عارضات الأزياء العالميّات، تخلّلته عروض موسيقيّة بحضور ومشاركة عدة نجمات عالميّات وعربيّات، في مقدمتهم المُغنية الأميركيّة جنيفير لوبيز وزميلتها الكنديّة سيلين ديون. وذلك ضمن سلسلة طويلة من الفعاليّات الفنيّة التي تأتي برعاية هيئة الترفيه التي تنشط في تعزيز مكانة المملكة وجهةً عالميّةً جاذبة للفنون بمختلف ألوانها، باستضافة أبرز نجوم الفنّ في الفضاءيْن العربي والعالمي.

آثار الحفل جدلاً واسعاً في الفضاء الافتراضي، بشأن ما تشهده المملكة في السنوات الأخيرة من تحوّل كبير على كل الأصعدة، وصل إلى درجة الاستدارة الكاملة التي بلغت، في بعض الأحيان، درجة الانقلاب البنيوي الشامل على ثوابت راسخة حكمت المشهد السعودي عقوداً، وعلى الثقافة المجتمعيّة المُتجذّرة ذات الطبيعة المحافظة، وعلى الصورة الذهنيّة التي رسّختها المملكة في محيطها الإقليمي طوال العقود الماضية، بوصفها معقل التيّار السلفي الوهّابي، والراعي الحصري له، المدافع عن أفكاره المتشدّدة، التي لم تقتصر على البقاء في الداخل، وإنّما سعت المملكة بكلّ قوّة إلى نشرها وجعلها السمت السائد، والنموذج الأكثر رواجاً في العالم الإسلامي. فالمملكة السعوديّة على تحالف الديني مع السياسي الذي قام على تقاسم النفوذ وإضفاء الشرعيّة الدينيّة على التوجّهات السياسيّة، وقد مثّل المُكوّن الوهّابي/ السلفي أحد الثوابت الأساسيّة لشرعيّة الدولة في الداخل والخارج، وكان التمظهر الأبرز هو الدور الكبير الذي لعبته المؤسّسة الدينيّة السعوديّة الرسميّة، أو كلّ من هيئة كبار العلماء وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونهاية دورها المركزي الكبير، والتي كانت تحتلّ الصدارة في المشهد السعوديّة "القديمة"، بعدما تعرّضت الهيئة أخيراً لعمليّة إزاحة شبه كاملة من المشهد السعودي، مصحوبة بعمليّة تحجيم واسع النطاق لدورها القديم، إلى هيئة الترفيه في السعوديّة «الجديدة»، التي صارت تلعب دوراً محوريّاً في تسويق التوجّهات الجديدة للمملكة، في المشهديْن الإقليمي والدولي، مع عمليّة

شرطي سعودي في مكة (وكالة سيبلام/فرانس برس)

فجاءت نظرتهم إلى السعوديّة تُشبه، إلى حدٍّ بعيد، نظرة الشيوعيّين إلى الاتحاد السوفييتي قبل انهياره، فكان النموذج السعودي، بشقّيْه السياسي والاجتماعي، أشبه بـ«الحُلم» الذي ظلّ يداعب خيالهم، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على عقول أجيال عديدة، تشرّبت آراءً فقهيّةً تخاصم العصر، وتحمل روح التشدّد، فضلاً عن الاستغراق في معارك ورقيّة مُفتعَلة بغير جُند، أخرجها الشيوخ المتسلّفون من قبور التراث وكهوف التاريخ.

وهنا تتعيّن الإشارة إلى حوار مهمّ لوليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، مع صحيفة واشنطن بوست في مارس/ آذار 2018، قال فيه إن انتشار الفكر الوهّابي في بلاده يعود إلى فترة الحرب الباردة، عندما طلبت دولٌ حليفة من السعوديّة استخدام أموالها لمنع تقدّم الاتحاد السوفييتي في دول العالم الإسلامي. وأوضح بن سلمان لدى سؤاله عن الدور السعودي في نشر الوهّابيّة التي يتهمها بعضهم بأنها مصدر للإرهاب العالمي، أن الاستثمار السعودي في المدارس والمساجد في العالم، مرتبط بفترة الحرب الباردة، مُضيفاً أن الحكومات السعوديّة المُتعاقبة «فقدت المسار والآن نريد العودة إلى الطريق». وقال بن سلمان للصحيفة إنه بذل جهداً كبيراً لإقناع المؤسّسة الدينيّة في السعوديّة بأن القيود المفروضة على المرأة ليست جزءاً من التعاليم الإسلاميّة، وأوضح أن الحوارات مع المؤسّسة الدينيّة كانت طويلة، ولهذا السبب «يزيد حلفاؤنا داخل المؤسّسة يوماً بعد يوم»، وفقاً للصحيفة.

> المُعضلة الكبرى في محاولة التوفيق بين التغييرات الشاملة التي تشهدها السعوديّة وما سيتبعها من تبعات وارتدادات واسعة

المفارقة التاريخيّة اللافتة الجديرة بالتأمّل انتقال مركز الثقل في المشهد السعودي، من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونهاية دورها المركزي الكبير، والتي كانت تحتلّ الصدارة في السعوديّة "القديمة"، بعدما تعرّضت الهيئة أخيراً لعمليّة إزاحة شبه كاملة من المشهد السعودي، مصحوبة بعمليّة تحجيم واسع النطاق لدورها القديم، إلى هيئة الترفيه في السعوديّة «الجديدة»، التي صارت تلعب دوراً محوريّاً في تسويق التوجّهات الجديدة للمملكة، في المشهديْن الإقليمي والدولي، مع عمليّة ممنهجة لتغيير شامل في مضمون «القوّة الناعمة» السعوديّة، عبر استبدال الترفيه بالتراث الوهّابي القديم، ليصير الأوّل هو الممثّل الحصري المُعتمد للقوّة الناعمة في السعوديّة «الجديدة».

تبدو هذه العمليّة السريعة الموسّعة التي تسعى إلى توظيف الترفيه وتستجلب مغازلة القوى الغربيّة التي طالما اصطرت السعوديّة بأنها منبع التطرّف كأنها تأتي بصورة فوقيّة، مشوبة بقدر كبير من التعجّل، تهدف إلى إعادة صياغة مقوّمات الصيغة القديمة التي قامت عليها العلاقة بين الدولة والدعوة بصورة جذريّة، وفكّ الارتباط التاريخي الوثيق مع المؤسّسة الدينيّة الرسميّة والمدرسة الوهّابيّة، وكلّ ما تمخّض عنها من مدوّنة فقهيّة وُصفت، في أحيان كثيرة بالتشدّد، مع محاولات حثيثة لإعادة صياغة أسس شرعيّة وفقهيّة قام عليها المُكوّن السلفي/ الوهّابي نفسه.

يأتي هذا بصورة تستدبر المنهج القديم، وبدرجة تصل إلى القطيعة المعرفيّة الكاملة مع جذور التراث القديم، من دون مراعاة تبعات هذه الخطوات الواسعة، ومغتبقة المحتملة على المجتمع السعودي، الذي تعيش أجياله حالة أشبه بالصدمة والفصام، من مستويات التغيير ودرجاته التي من شأنها إيجاد حالة صراعيّة بين أنصار النهج القديم والصورة في السطح من هدوء، ما قد يُحدث مناخاً ملائماً لانتشار الأفكار المتطرّفة والراديكاليّة، ذات التاريخ القديم في السعوديّة، التي ما زال لها أنصار داخل المملكة، كما يأتي هذا كله في لحظة تاريخيّة عصيبة تمرّ بها المنطقة محفوفة بمخاطر عديدة.

بغضّ النظر عن مساحة الاتفاق أو الاختلاف، ودرجة القبول أو الرفض، للتوجّهات الجديدة في المملكة، تظلّ المُعضلة الكبرى في محاولة التوفيق بين التغييرات الشاملة التي تشهدها السعوديّة وما سيتبعها من تبعات وارتدادات واسعة، وبين ركائز راسخة قامت عليها الدولة السعوديّة، ضبطت مساحات التفاعل بين الديني والسياسي، ومثّلت الرافد الأساسي لشرعيّتها في الداخل والخارج.

(كاتب مصري)

## قانون لجوء الأجانب: هدية مصر للاتحاد الأوروبي

**معتز الفجيري**

يأتي الإسراع في طرح مشروع قانون تنظيم لجوء الأجانب ومناقشته في البرلمان المصري، والذي حظي بموافقة برلمانية مبدئية الأسبوع الجاري، تنفيذاً لتعهدات الجانب المصري للاتحاد الأوروبي في سياق ما تعرف بـ«الشراكة الاستراتيجية الشاملة» بين الطرفين. وتسعى الحكومة المصرية أيضاً إلى تقديم القانون للمجتمع الدولي باعتباره إصلاحاً حقوقياً قبيل إجراء الاستعراض الدوري الشامل لسجل مصر في حقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في يناير/ كانون الثاني المقبل. وكانت قضية تنظيم موجات الهجرة غير النظامية وطالبي اللجوء إلى أوروبا عبر المتوسّط قد احتلت مكاناً مركزياً في المباحثات التي أجرتها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين مع الحكومة المصرية خلال زيارتها لمصر في 17 مارس/ آذار الماضي، مصحوبة برؤساء وزراء بلجيكا والنمسا واليونان وإيطاليا وقبرص، أعلن الاتحاد الأوروبي في الزيارة ترفيع العلاقات مع مصر إلى مرتبة الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وتعهّد بإمداد مصر بنحو سبعة مليارات ونصف مليار يورو منحاً وقروضاً واستثمارات للمساعدة في تخفيف وطأة الأزمة العميقة التي يعاني منها الاقتصاد المصري. وهدف جزء من المساعدات إلى رفع قدرات الجانب المصري في التصدّي للهجرة غير النظامية بالعبور إلى أوروبا، على صعيد آخر، أعلنت إيطاليا ثم أيرلندا تصنيف مصر دولة آمنة، ما يعني أن طلبات اللجوء التي تقدّم من وافدين من مصر ستجري معالجتها بشكل أكثر صعوبة، وستكون مهدّدة بالرفض، وقد يواجه أصحابها خطر الترحيل إلى مصر. وتعد قرارات تصنيف الدول آمنة ذات طابع سياسي أكثر من كونها نابعة من تقييم قانوني موضوعي للدولة ذات الصلة، فأي مراقب أمين للوضع الحقوقي في مصر يعرف جيداً أن السياق الراهن في البلاد ما زال مصدراً للباحثين عن الأمن والفرار من الاضطهاد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تتّخذ هذه القرارات في الدول الأوروبية الوزارات المعنية بالهجرة والأمن، لكنها عادة لا تحظى بتأييد وزارات الخارجية التي تكون على اتصال مستمرّ مع المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر. وقد رأت الحكومة المصرية، في السياق الإقليمي الحالي، في إطار تمييز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، الفرصة سانحة لطرح مشروع قانون اللجوء، لكي تحظى بدعم أوروبي، وتثبت للمفوضية الأوروبية حرصها على مساعدة أوروبا في التخفيف من ضغط انتقال الأفراد إليها، خاصة القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء. لكن تبنّي مثل هذا القانون في مصر لن يمثل سوى تواطؤ أوروبي ومصري ضد حقوق طالبي اللجوء. تعاني مسوّدة القانون المطروحة أمام البرلمان من عيوب جسيمة تخلّ بفكرة حماية طالبي اللجوء واللاجئين. ستكون عملية طلب الحماية طبقاً لهذا القانون صعبة للغاية، وتنظّمها هيئة لا تتسم بالاستقلالية في عملها عن السلطة التنفيذية، وإن نجح بعض الأجانب في الحصول على صفة لاجئ سيكون محظوراً عليه، طبقاً لهذا القانون، ممارسة أي نشاط سياسي أو نقابي، ويمكن إسقاط صفة لجوئه طبقاً لمعايير غير واضحة إذا أرادت الدولة لاحقاً. وقد أعلنت 22 منظمة حقوقية مصرية رفضها القاطع مشروع القانون، وحذّرت من التداعيات الإنسانية الكارثية لتبنّيه. وكانت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قد وثقت وداتت سجل التعامل الأمني مع طالبي اللجوء في مصر في قرارها الهام في قضية جورج إياتوري كاجيكابي ضد مصر، والصادر في إبريل/ نيسان 2021. تتعلق القضية بتفريق عنيف للاجئين وطالبي اللجوء السودانيين الذين كانوا يحتجون في القاهرة في ديسمبر/ كانون الأول 2005. استخدمت قوات الأمن المصرية القوة المفرطة وغير المتناسبة ضد المتظاهرين، ما أسفر عن سقوط ضحايا، بينهم أطفال، ووقوع إصابات عديدة واعتقال الناجين بشكل تعسّفي. طالبت اللجنة الأفريقية السلطات المصرية في قرارها بإعادة فتح التحقيقات في الانتهاكات التي حدثت في أثناء تفريق الاحتجاجات، وتقديم تعويض مالي للضحايا، وتعديل القوانين المتعلقة بالشرطة وتنظيم التجمّعات العامة. وفي المقابل، لم تعترف الحكومة المصرية بقرار اللجنة. سيقدّم قانون تنظم لجوء الأجانب، فور تمريره، مبرّراً للدول الأوروبية لرفض سماع طلبات اللجوء على أراضيها من لاجئين قادمين من مصر، على اعتبار أن مصر دولة لديها نظام للجوء، وتصنّفها حكوماتٌ أوروبية دولة آمنة. وستضمن الحكومة المصرية تأمين مزيد من المساعدات المالية تحت مبرّر التعامل مع طلبات اللجوء، وبناء القدرات الأمنية والحدودية لتنظيم حركة الأفراد. لكن مثل هذا القانون وغيره في منطقة جنوب المتوسّط لن يحلّ استمرار أزمات الهجرة واللجوء، طالما بقيت البيئة الأمنية والاجتماعية والسياسية الطاردة للأفراد.

> أعلنت 22 منظمة حقوقية مصرية رفضها القاطع مشروع القانون

(أكاديمي وحقوقي مصري)

## هل العراق دولة منزوعة السيادة؟

**عبد اللطيف السعدون**

لم يعد العراقيون بحاجة للرجوع إلى أرسطو أو أفلاطون أو سواهما من فلاسفة الماضي أو علماء العصر كي يعرفوا أن «لا سياسة من دون دولة، ولا دولة من دون سيادة»، وقد اكتشفوا، وهم «مفتحون باللبن» كما يقول المثل الشعبي، من خلال عشرات الوقائع المنظورة أمامهم أن ليس ثمّة سيادة مجتزأة أو سيادة منقوصة، وإنما قد تكون هناك دولة منزوعة السيادة كما هو حال العراق اليوم.

ثمّة طوفان من المفارقات يفضح ذلك، هذا بعضها، يقول مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق لشؤون الشرق الأوسط ديفيد شينكر «رفضنا طلبا للسوداني (رئيس حكومة العراق) بعدم استخدام الأجواء العراقية لضرب إيران»، ويردّ عليه قنصل إيران العام في كردستان نصرالله رشندي أن «قرار الرد على إسرائيل باستخدام الأجواء العراقية بيد السلطات الإيرانية». من ناحية أخرى يزعم المسؤولون العراقيون أن العراق دولة ذات سيادة، ويوصمون من ينكر ذلك بأنه إرهابي أو صدّامي أو من أبناء السفارات، ومن ذلك أخيراً تأكيد مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي «رفض استخدام الأراضي والأجواء العراقية منطلقاً لاعتداء على أي دولة». وفي المقابل، تمضي المليشيات في بياناتها مؤكّدة أن قرار الحرب والسلم في يدها، وأن بإمكانها أن تضرب متى تشاء، أو قل متى تأمر دولة «ولاية الفقيه».

هكذا يجد العراقيون أنفسهم اليوم، وفي غفلة من التاريخ، في مواجهة قوى غاشمة شرّيرة تمارس عليهم هيمنة لا حدود لها، وليس في مقدورهم أن يرفضوا أو يعاندوا، أو حتى أن ينأوروا، وخاصة أن القائمين على أمورهم، وإن كانوا من أبناء جلدتهم، إلا أنهم، كما يبدو، تعلّموا المراوغة من ماكيافيلي، واتّقنوا مسلك الخنوع، ما داموا يحصلون على حصّتهم من المال العام، ومن الامتيازات التي أوجدت منهم طبقة خاصة منفصلة تماماً عن واقع مواطنيهم.

وفي ظل هذه الأوضاع، ينظر العراقيون الذين يعانون من البؤس والخوف والحرمان بأسف إلى دولتهم العتيدة التي كانت في الزمن الراحل مركز قوة ومنعة واقتدار، وقد أصبحت اليوم ليست «منزوعة السيادة» فحسب، إنما هي منزوعة الارادة أيضاً، وتلك أم الكوارث.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

هنا تكرّس الاتفاقية شكلاً من أشكال التبعية والرضوخ لما يريده الأميركيون، وما تفرضه ضرورات أمنهم القومي، ومن خلالها، وبوجود اكبر سفارة لهم في العالم، يهيمنون على الفضاء الاجتماعي بما يتفق ومخططاتهم في العراق والمنطقة.

ومن جهة أخرى، ليس الإيرانيون أقلّ شرّاً من الأميركيين في تعاملهم مع العراق، إذ هم يعتبرون بغداد إحدى عواصمهم، ويمارسون هيمنة كاملة على المؤسّسات العراقية عبر وكلائهم من قادة الأحزاب «الإسلاموية» الذين يدينون بالولاء لسلطة المرشد، وافراد مليشياتهم الذين بقدّر عددهم بمئات الألوف المنظمين في أكثر من 70 مليشيا وفصيل، معظمها تابع للحرس الثوري بصورة مباشرة، وقد عملت إيران، من خلالهم، على تدمير المجتمع العراقي وامتصاص حيويّته، والسعي إلى بلورة واقع ديموغرافي جديد، إذ ضمنت لعشرات الألوف من الإيرانيين الحصول على الجنسية العراقية، ومنحتهم صيغة الإقامة ورخصة العمل. وفي ظل تلك الهيمنة الشرسة، تعرّض النسيج الوطني العراقي إلى انتهاكات وارتكابات طوال الأعوام العشرين الأخيرة، قد لا يتمكّن العراقيون من معالجتها على مدى عشرين عاماً أخرى.

هكذا يجد العراقيون أنفسهم اليوم، وفي غفلة من التاريخ، في مواجهة قوى غاشمة شرّيرة تمارس عليهم هيمنة لا حدود لها، وليس في مقدورهم أن يرفضوا أو يعاندوا، أو حتى أن ينأوروا، وخاصة أن القائمين على أمورهم، وإن كانوا من أبناء جلدتهم، إلا أنهم، كما يبدو، تعلّموا المراوغة من ماكيافيلي، واتّقنوا مسلك الخنوع، ما داموا يحصلون على حصّتهم من المال العام، ومن الامتيازات التي أوجدت منهم طبقة خاصة منفصلة تماماً عن واقع مواطنيهم.

وفي ظل هذه الأوضاع، ينظر العراقيون الذين يعانون من البؤس والخوف والحرمان بأسف إلى دولتهم العتيدة التي كانت في الزمن الراحل مركز قوة ومنعة واقتدار، وقد أصبحت اليوم ليست «منزوعة السيادة» فحسب، إنما هي منزوعة الارادة أيضاً، وتلك أم الكوارث.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

**كاريكاتير** عماد حجاج

## روسيا إذ تناهض الاستعمار

**ارنست خوري**

تستحق القيادة الروسية في عهود فلاديمير بوتين عن جدارة لقب بطلة العالم في تسخيف اللغة والأفكار، حيث تنشّط آلة حربها وتوقع قتلى لا يستسيغ كثر استقطاع قتلهم، بما أنّ لا يد لأميركا وحلفائها في الجريمة. ولكثرة ما تردّد البروباغندا الروسية مصطلحات خطيرة من دون سياق ولا مناسبة، أو بما يناقض ما يقوله المعجم، فإن تلك المفردات تصبح تافهة ممجوجة. يحصل ذلك مع كلمة «النازيين الجدد» الذين ليسوا سوى الأوكرانيين الذين يرفضون أن تحتلهم روسيا ويتمسّكون باستقلالهم وحريتهم. يتكرّر الأمر مع «الإرهابيين الإسلاميين»، أي السوريين المنتفضين على الجحيم الأسدي. أما أحدث فصول الانقلاب الروسي على المصطلحات، فقد استعرضها نائب المندوب الروسي في مجلس الأمن ديمتري بوليانسكي، مساء أول من أمس الاثنين، في نيويورك، عندما أراد تبرير استخدامه الفيتو لإسقاط مشروع قرار صاغته بريطانيا وسيراليون ووافقت عليه الدول الـ14 في المجلس (جميع الأعضاء ما عدا روسيا)، ويدعو، من بين أمور عدّة، إلى وقف الحرب في السودان. تبرير الفيتو عند بوليانسكي: يجب عدم فرض مجلس الأمن وقف الحرب «بطريقة استعمارية تحقّق ما تريد بعض الدول الأعضاء، أن تكون عليه صورة الدولة (السودان) ومستقبلها». ولتفسير سبب أن بريطانيا هي أحد البلدين اللذين قدّما مشروع القرار، رمى بوليانسكي ما له مفعول السحر في الأدبيات العالمثالثية التي لم تدرك بعد أن العالم تغيّر، وأن الاستعمار انتهى منذ عقود. الديالكتيك يبدأ بوليانسكي يكتشف أن بريطانيا تريد من تمرير مشروع القرار «تحقيق نقاط أمام الجاليات السودانية والناخبين في المملكة المتحدة»، مع أن لا انتخابات هذه الأيام هناك ولا لوبي سوداني معتبر في ذلك البلد، ودياسبورا السودانيين منقسمة ولاءاتها بين عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو (حميدتي) أو ضدهما. إنها قصة مناهضة استعمار بالنسبة إلى الروس إذاً، تحرّضهم على رفض «دعوة طرفي الحرب السودانية إلى عدم استخدام العنف الجنسي كتكتيك حرب، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية». في بلد يواجه فيه نحو 26 مليون شخص انعداماً حادّاً في الأمن الغذائي. هي مناهضة الاستعمار تدفع إلى رفض «دعوة المتحاربين إلى الدخول في حوار بحسن نية، والاتفاق على هدن إنسانية وترتيبات مستدامة»، وتحثّم وأد نصّ يدعو «الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يؤجج الصراع». محاربة الاستعمار إياها توجب على دبلوماسي، مثل بوليانسكي، قضى وقتاً معتبراً في جلسة مناقشة مشروع القرار وهو يلهو أو يوحي وكأنه يلهو بهاتفه، أن يرفض باسم حكومته «إدانة الهجوم المستمر الذي تشنه قوات الدعم السريع في الفاشر، ويطالب قوات الدعم السريع بوقف جميع هجماتها ضد المدنيين في دارفور والجزيرة وسنار وأماكن أخرى في السودان على الفور» بحسب أحد بنود مشروع القرار المذبوح. تدرك روسيا أن صدور قرار عن مجلس الأمن لم يكن ليغيّر على الأرجح شيئاً من مأساة ذلك البلد، فقد سبق لمجلس الأمن أن دعا في مارس/ آذار الماضي إلى وقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان. كذلك في يوليو/ تموز، طالب المجلس مليشيا الدعم السريع بإنهاء حصار الفاشر في إقليم دارفور، ومعروف ما كان مصير الدعوتين اللتين امتنعت روسيا عن التصويت عليهما. ولكن روسيا رغبت من خلال استخدام حق النقض إرساء قواعد لغوية لسياساتها حيال جنوب العالم: ضع مناهضة الاستعمار الغربي على لسانك وافعل ما شئت. قل إنك متيّم بأفريقيا وبشعوبها إلى درجة أنك مستعد لإرسال سفن القمح بالمجان إليهم، ثم اسرق ذهبهم وثروات بلادهم عبر عصابات فاغنر. ثرثر عن مساوئ الإمبريالية لتحتلّ حلب ودرعا على بُعد آلاف الأميال من روسيا، فهناك، طموحات التوسع تسمّى إعلاءً لصوت الجنوب، والمصالح الروسية تُوصف بأنها ضمانة للأمن والاستقرار. أما الاستعمار والإمبريالية فمعناهما أن تكتب مشروع قرار يدعو إلى وقف حرب السودان.

## حرب ترامب في أميركا وليس خارجها

**مروان قبلان**

يش

# في انتظار «المقاومة» الأميركية

**عبد الوهاب الأفندي**

لا أشاهد الأفلام السينمائية منذ سنوات إلا نادراً. وغالباً عند السفر جواً، حيث أجد فرصة لمطالعة المعروض منها. وفي هذا السياق، استوقفني فيلم أنتج هذا العام بعنوان «حرب أهلية»، يصوّر حركة تمرّد من الولايات الأميركية الأهم، وفي مقدمتها ولاياتا كاليفورنيا وتكساس في المحور الذي عرف بـ«القوى الغربية»، ضد واشنطن. وتتمحور رواية الفيلم حول خطة أربعة صحافيين للسفر من نيويورك إلى واشنطن لإجراء مقابلة مع الرئيس الذي فجّر الحرب بإجراءاته الدكتاتورية (يشير الفيلم إلى أنه كان في فترة رئاسته الثالثة، ما يعني أنه خرق الدستور أو عدّله). وكان الرئيس يبشّر في خطاباته اليومية بنصر ساحق على المتمرّدين الذين كانوا يقتربون من العاصمة كل يوم. في تلك الأثناء، أصبحت المظاهرات تندلع يومياً للمطالبة بأساسيات الحياة مثل الماء، بينما انهارت قيمة الدولار، وتحوّلت المدن إلى غابةٍ يحكمها السلاح.

ولا يظهر الثوار بأفضل من القيادة السياسية الغارقة في الأوهام، حيث نجدهم يقتلون الأسرى والصحافيين وينكّلون بالمدنيين، وأكثرهم لا يعرف لماذا يحارب. ورغم أن الصحافيين هم أبطال السردية، إلا أنهم يسقطون، في نهاية الأمر، في المستنقع، فيصبح الجميع «صحافيين مدمجين» (والأصح أن يُقال مجنّدين)، ينتقلون من جيش إلى جيش. وبعضهم يلبس الزيّ العسكري في رسمنة وشرعنة للوضع. وكانت بطلة الأبطال في فريق الصحافيين شابّة التقتها الصحافية بطلة الفيلم الأصلية في مظاهرة احتجاجية على انعدام الماء، وأنقذتها من هراوات الشرطة (قتل المتظاهرين وحتى قصفهم من المشاهد الشائعة)، ثم اصطحبها الفريق بصفة مصوّرة متدربة في رحلة واشنطن. وعندما قتلت مرشدتها وراعيتها وهي تحاول إنقاذها من خط النار في البيت الأبيض، استمرّت بكل برود في تصوير مشهد القتل. أما ثالث الثلاثة، شريك البطلة الأول في المشروع، فتابع اقتحام المتمرّدين البيت الأبيض، مسجلاً قتلهم كبيرة حرّاس الرئيس عندما جاءت تفاوض لاستسلامه. وعندما قُبض على الرئيس، وجرّ جرّاً من تحت مكتبه، طلب منهم عدم قتله، واقترب طالباً منه تصريحاً (كانت آخر كلماته «لا تدعهم يقتلونني»). وعندما سجل هذه الكلمات، انسحب تاركاً الرئيس للقتل البشع. تذكّر هذه السردية التي تجمع بين الخيال والمخاوف برواية للكاتبة الأميركية ليونيل شرايفر، بعنوان «آل ماندبيل - عائلة: 2029-2047»، ونشرت في منتصف عام 2016، أي قبيل انتخاب الرئيس دونالد ترامب لفترته الرئاسية الأولى. تحكي الرواية قصة أسرة أميركية ثرية خسرت كل ما لديها في عصر رئيس غارق في أوهام أن فكرة «أميركا أولاً» التي يفسّرها: «أميركا وحدها». ووجه الرئيس المتخيّل بأزمة دَيْن تصاعدت مع بروز تكتل اقتصادي عالمي جديد استثنيت منه الولايات المتحدة عمداً. وعندما تبنّى التكتل عملة دولية جديدة تكون أساس التجارة العالمية، ردّ الرئيس بتصفير الدَيْن الأميركي وتجريم استخدام العملة الدولية تحت طائلة تهمة الخيانة العظمى. أعلن أيضاً تأميم كل موجودات الذهب داخل الولايات المتحدة، التي أصبحت مُلكاً للدولة. ونتيجة هذه القرارات، أصبحت سندات الدولة لاغية، ما أدّى إلى إفلاس عدد كبير من الشركات والأفراد، منهم أسرة ماندبيل.

وفي هذا الوضع، توقفت كل الدول عن التعامل مع الولايات المتحدة اقتصادياً، ما نتج عنه انهيار الاقتصاد وفقدان الدولار قيمته. تفشّت المجاعة والكوارث، وسعى الملايين إلى الهجرة، خاصة إلى المكسيك التي اضطرّت إلى بناء جدار لحماية نفسها من تدفق اللاجئين من الشمال. (لزيادة الطرافة والمفارقة، جعلت شرايفر الرئيس المتخيّل من أصل مكسيكي!)، وقد انتقلت عائلة ماندبيل إلى نيويورك قبل أن تضطرّ إلى النزوح إلى ولاية نيفادا التي قرّرت الانفصال.

> العالم كله، وليس أميركا وحدها، مقبل على حقبة مظلمة. إلا أن ترامب سيكون، أولاً وأخيراً، عقوبة للأميركيين وحدهم

> تواترت في الحالة الأميركيّة الظواهر والمؤشّرات التي تدفع إلى التوجّس من المستقبل

وكثيراً ما يسبق الخيال الحقيقة أو يصوّرها ببلاغة أكثر، أن إرهاصات متوالية نبّهت الأكاديميين والمفكرين والروائيين وصنّاع الأفلام ومؤلفي الكتب وكتّاب أعمدة الرأي في الصحف وغيرهم إلى مشكلات كثيرة كامنة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأميركية، ودفعت بهم إلى توقّع الأسوأ. وبالطبع، يبالغ الروائيون ورجال السينما قليلاً، من أجل الإثارة أو لتقوية التحذير، كما في الفيلم أعلاه، وكثير غيره.

في الحالة الأميركية، تواترت الظواهر والمؤشّرات التي تدفع إلى التوجّس من المستقبل. ولا يتعلق الأمر فقط بالانتشار المزعج لاستخدام الأسلحة النارية للعبث القاتل والقتل العبثي الجماعي شبه اليومي للأبرياء، خصوصاً الأطفال في مدارسهم. ولكن الأدهى تضافر الانتهازية السياسية والتطرّف المتصاعد في الحفاظ على هذه الأوضاع اللاعقلانية وتمادي لاعقلانيتها تحت شعاراتٍ تعبويةٍ تدّعي الحفاظ على حرّيات المواطنين، وعلى قدسية التعديل الثاني في الدستور الذي يؤكّد حرية، بل وحق وواجب، حمل السلاح للدفاع عن الحرية ضد الطغيان. ولكن العامل الفاعل الأكبر هنا هو الانتهازية السياسية، والسطوة المتزايدة للوبي تجارة السلاح الذي أصبح الأقوى في الساحة الأميركية (بعد اللوبي الداعم لإسرائيل). وقد أصبحت أي معارضة جدّية له أشد فتكاً بمستقبل (وحاضر) أي سياسي باحث عن النفوذ والبقاء، من الأسلحة التي زادت قدرتها على إزهاق الأرواح.

ولا تعادل هذه اللاعقلانية الانتحارية إلا قرينتها التي جعلت من الدفاع عن المستعمرة الصهيونية في فلسطين أهم واجبات المؤسّسة السياسية الأميركية التي لم يعد لإفلاسها الأخلاقي قاع يثبت عنده. هذا بالرغم من أن هذا التهافت على دعم هذه المستعمرة أصبح أكثر الحماقات كلفة في الأرواح والأموال والرصيد الأخلاقي من أي مغامرة أميركية طائشة أخرى في العقود الأخيرة. ففي الحالين، نحن أمام متلازمة انتحارية، تجعل من التدمير الذاتي أم الفضائل، في الوقت الذي يعرف الجميع خطل هذا المسلك.

وتماماً، كما هو الحال مع ثنائي تصاعد الدَيْن الأميركي العام، وتزايد استخدام المخدّرات الفتاكة، فإن أنواع الإدمان الأميركي المدمّرة تقود إلى هلاك محتوم عبر الاندفاع نحو لذّة أو اكتفاء عاجل له عواقب وخيمة. ولعلها مفارقة أن الدَيْن الأميركي العام تصاعد مع صعود النيوليبرالية بقيادة رونالد ريغان، وخليفة جورج بوش الأب من 26,2% من الدخل القومي إلى 49,5% مع بداية رئاسة كلينتون في عام 1993. ولكنه انخفض إلى 33% مع نهاية رئاسته في عام 2001. ثم عاد التصاعد في عهد جورج بوش الابن، ليتضاعف من 3,339 تريليونات دولار إلى 6,369 تريليونات في عام 2008، وهو العام الذي شهد الانهيار المالي الكبير في أميركا والعالم. وتعود معظم هذه الزيادة إلى حروب أميركا المدمّرة في العراق وأفغانستان ومنطقة الشرق الأوسط عموماً.

المفارقة أن المحافظين القدامى والجدد افتخروا دائماً بميلهم إلى تقليص الإنفاق العام وتقليل الدَيْن، واتهموا خصومهم الليبراليين بالإسراف في الإنفاق ورفع الضرائب، إلا أن عهد كلينتون شهد تقليصاً كبيراً في الدَيْن العام، وتحقيق أكبر فائض ميزانية في تاريخ الولايات المتحدة. تلاشى هذا كله بعد «حروب الإرهاب» المُكلفة منذ أيام بوش الابن. وقد بلغ الدَيْن العام اليوم 35,46 تريليون دولار، بحسب إحصاءات الخزانة الأميركية المعلنة، أي ما يعادل 123% من الدخل القومي. لا غرو، إذن، أن تكون أزمة الدَيْن العام الأميركي ملمحاً بارزاً في سرديات «ديستوبيا» الخراب القادم، جنباً إلى جنب مع شبح نضوب الموارد في بلدٍ يعيش على الإسراف الاستهلاكي على حساب بقية الكوكب، ويعجز عن لجم ديناميات التدمير الذاتي الداخلية. وكان أنصار ترامب قد هدّدوا بحرب أهلية، ما لم يربح مرشّحهم الذي ظلّ يقود حرباً على النظام الأميركي وأبرز ملامح الهوية الأميركية. وقد صرّح مؤيده الأبرز إيلون ماسك بأن فشل ترامب في الانتخابات (كان ترامب قبل غيره يتوقعه)، سيعني أن هذه ستكون آخر انتخابات أميركية.

وكان كاتب هذه السطور قد علّق سابقاً بأن مؤيدي ترامب يعيدون خوض الحرب الأهلية الأميركية السابقة، ويرى كثيرون منهم أن تحرير الرقيق كان خطأً كبيراً. وقد تأكّد هذا بصورة مباشرة من رسائل بدأت تُرسل إلى بعض الأميركيين الأفارقة تبشّر بعودة الرق. وحالياً، هناك تناغم بين الفاشيتين الإسرائيلية والأميركية، وذلك بعدما استبدلت العنصرية البيضاء في أميركا وأوروبا كراهية اليهود بكراهية العرب والمسلمين، وأصبح المتطرّفون اليهود قاب قوسين أو أدنى من رفع الصليب المعقوف. ولكن، يبدو أيضاً أن معاداة السامية داء قديم متأصّل في عقيدة تفوق العرق الأبيض. وقد ظهرت بعض ملامح معاداة اليهود بوضوح في بعض المجموعات المحورية في فوز ترامب في رئاسته الأولى عام 2016، ما أدّى إلى إبعاد بعضهم من البيت الأبيض وإسكات آخرين. إلا أن نار العنصرية لا تشبع من الحطب، كما ظهر من روائح العنصرية البيضاء بصبغتها الأصيلة، خاصة عند العامّة، كما ظهر من تصريح أحد مؤيدي ترامب، في إجابة عن أسئلة إعلامية إن ترامب رجل رائع لولا أنه «زوّج ابنته الجميلة لذلك اليهودي القبيح».

لهذا، العالم كله، وليس أميركا وحدها، مقبل على حقبة مظلمة. إلا أن ترامب سيكون، أولاً وأخيراً، عقوبة للأميركيين وحدهم. ولا يجب أن يُفاجأ هؤلاء، لأن الرجل كان صريحاً في توعّده بإرسال الجيش (وليس الشرطة) لاعتقال خصومه السياسيين، مثل نانسي بيلوسي. كما أن ما سمّاها حملته على «الدولة العميقة» (أكذوبة لا مكان لها في دولة ديمقراطية، لأن ما تسمّى الدولة العميقة هناك مؤسّسات تنفيذ القانون من قضاء وبيروقراطية مستقلة) تشير إلى حربٍ على الديمقراطية الأميركية. وقد تعمّ أميركا مشاهد قريبة من حال غزّة، حيث سيتحرّك الجيش لاجتياح الأحياء المؤيدة للديمقراطيين، وسيتعرّض كثيرون من الصحافيين والسياسيين والناشطين للاعتقال أو القتل، وسيبدأ أميركيون كثر بالفرار إلى كندا وما هو أبعد. وهذه عقوبة مستحقة لليبراليين الذين ظنّوا أن مجاراة التطرّف اليميني في أمور، مثل دعم الإبادة في غزّة، قد تنقذهم من السقوط، ولكن ألا في الفتنة سقطوا، فقد سوّغوا لليمين كل أكاذيبه، وشرعنوا كل تجاوزاته. وعليه، ما سينفذه ترامب من أعمال تدميرية للمجتمع والدولة الأميركية ما هو إلا نتيجة طبيعية لهذه السقطة.

وعليه، قد نسمع قريباً بانطلاق «المقاومة الأميركية»، وهي أسهل ما تكون في ظل انتشار السلاح الوبائي، وربما الحرب الأهلية التي توعّدت بها أفلام وروايات أميركية مستبصرة. ولكن بعد فوات الأوان بالطبع.

(أكاديمي سوداني)

# إنها الهويّة

**ياسر أبو هلالة**

من السهل انتقاد المجتمعات لأنها تعلي من شأن الهوية على حساب الاقتصاد والتنمية والبرامج السياسية .. مع أن تلك المجتمعات تخوض صراع هويّة لم يتوقّف منذ خروج الاستعمار. وفي فلسطين تحديداً، لا يزال الصراع الوجودي على الهويّة، ولا تزال باقي الدول تخوض صراعاتٍ لا تقلّ حدة، بين هوية عربية إسلامية، جامعة وهويّات فرعية تمزّق المجتمعات (طوائف سنة شيعة، مسيحي مسلم، كرد عرب، أمازيغ وعرب، فرنسة وتعريب).

الإشكال عالمي، مع فارق أن العالم العربي يواجه حرباً على هويّته، سواء من خلال تمزيقها إلى هويّات فرعية أم تمييع الهوية وتغريب المجتمعات وتدمير الثقافة العربية، قيماً ولغةً، وتحويلها إلى أسواق وشركات همّها التصدير والربح والاستهلاك.

عالمياً، وفي الانتخابات الأميركية، برزت الهوية عاملاً حاسماً، وهذا ليس مفاجئاً بقدر ما هو سياق مترابط، نبّه عليه مبكّراً صومئيل هنتنغتون في كتابه "صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي» (1996) (The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order). صحيح أنه في كتابه ركّز أساساً على الصراعات العالمية بين الحضارات الكبرى (الغربية، الإسلامية، الصينية، وغيرها)، إلا أن بعض أفكاره يمكن تطبيقها على الصراعات الداخلية داخل الولايات المتحدة، حيث تتنافس مجموعاتٌ ذات هويات ثقافية مختلفة على النفوذ والمكانة. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار انتخاب ترامب في 2024 استمرارية لصراع داخلي يتعلق بالحفاظ على الهوية الأميركية التقليدية في مواجهة التغيرات الديمغرافية والثقافية. وهو الذي يركّز خطابه على إعادة تأكيد القيم التقليدية والهوية الأميركية «الأصلية»، وهو ما يعكس نوعاً من الصراع الداخلي بين فئاتٍ ترى نفسها حامية للتراث الأميركي وفئاتٍ أخرى تؤيد التعدّدية الثقافية والعولمة.

> الهوية سلاح ماضٍ يمكن أن نشهره في مواجهة عدوّنا وبناء شخصية محترمة لأمة تتعامل مع العالم بندّية، وممكن أن يمزّقنا وتكون هباء منثوراً وبقايا ركام حروب أهلية

وبشأن «الانقسامات الثقافية»، يرى هنتنغتون أن الحدود الثقافية، سواء بين الحضارات أو داخل المجتمع الواحد، تصبح خطوطاً فاصلة للصراع. في حالة الولايات المتحدة، يمكن القول إن الانقسام ليس فقط بين الدول أو الحضارات، بل أيضاً داخل المجتمع الأميركي نفسه. وقد ركّزت حملة ترامب على مواضيع، مثل الهجرة، وسياسات الحدود، و«أميركا أولاً»، ما يعكس توتّراً داخلياً بين الأميركيين الذين يرون أنفسهم حماة للهوية التقليدية والحزب الديمقراطي الذي يعبّر عن التعدّدية والانفتاح، وبشكل متطرّف في قضية الهوية الجنسية التي استفزّت أكثرية المحافظين .

وصف خطاب ترامب، المهاجرين وبعض الأقليات أنهم تهديدٌ للهوية الوطنية، يتوافق مع رؤية هنتنغتون أن الصراعات المستقبلية ستكون بين مجموعات ثقافية تسعى إلى الحفاظ على هويتها ضد ما تعتبره تهديداً خارجيّاً أو داخليّاً.

عكس انتخاب ترامب استجابة لقلق شريحة من الأميركيين من تأثير العولمة والتنوع الثقافي على النسيج الاجتماعي للبلاد، وهو موضوع يتقاطع مع تحذيرات هنتنغتون بشأن انهيار الحدود الثقافية وتأثير ذلك على وحدة المجتمعات. وإذا كان كتاب «صراع الحضارات» قد ركّز على العواقب الدولية للعولمة، فإن الانتخابات الأميركية تُظهر أن هذه التوترات موجودة أيضاً داخل حدود الدول نفسها. ويمكن اعتبار انتخاب ترامب عام 2024 تجسيداً لفكرة هنتنغتون بشأن الصراع على الهوية، ليس فقط بين الحضارات المختلفة، بل أيضاً داخل الحضارة الواحدة، فهو يعكس صراعاً داخلياً حول ما يعنيه أن تكون «أميركياً" في القرن الحادي والعشرين، وكيفية التعامل مع التغيرات الثقافية والاجتماعية التي تعيد تشكيل البلاد. ويمكن القول إن انتصار ترامب يعكس استمرار الانقسامات الثقافية والسياسية في المجتمع الأميركي، وهو ما يؤكد صحة تحليل هنتنغتون أن الصراعات الثقافية ستبقى محورية في تشكيل عالم اليوم، على المستويين الدولي والمحلي.

يناقش هنتنغتون الثاني في كتابه «من نحن؟ التحدّيات التي تواجه الهوية القومية الأميركية» (Who Are We? The Challenges to America's National Identity)، وقد صدر عام 2004، بعد نحو عقد من «صراع الحضارات»، موضوع الهوية الوطنية الأميركية بشكل أكثر وضوحاً في ضوء التغيرات الاجتماعية والديمغرافية. ويطرح تساؤلات جوهرية بشأن هذه الهوية، محذّراً من التحدّيات التي تواجهها الولايات المتحدة، بسبب التحوّلات الديمغرافية والهجرة، خصوصاً من أميركا اللاتينية. يجادل بأن هذه التغييرات يمكن أن تقوّض الثقافة الأنكلوساكسونية البروتستانتية التي يعتبرها الأساس التاريخي للهوية الأميركية. ويركّز هنتنغتون على أهمية الحفاظ على الهوية القومية الأميركية المتمثلة في اللغة الإنجليزية والقيم البروتستانتية، ويعتبر أن الهجرة غير المنضبطة، خصوصاً من أميركا اللاتينية، تمثل تهديداً للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية. وينتقد السياسات التي تشجّع التعدّدية الثقافية على حساب الوحدة الوطنية، ويؤكّد أن هذه السياسات قد تؤدّي إلى تآكل الهوية الأميركية التقليدية. ويرى أن العولمة زادت من تعقيد مفهوم الهوية الوطنية، حيث أصبحت الحدود الوطنية أقلّ وضوحاً، ما يضعف من شعور الانتماء الوطني. حاول هنتنغتون إيقاظ الوعي لدى الأميركيين بأهمية الحفاظ على الهوية الوطنية الموحّدة في مواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية، كما يدعو إلى تبنّي سياسات تحدّ من تأثير الهجرة وتعزّز الانتماء إلى الثقافة الأميركية التقليدية. وقد أثار الكتاب جدلاً واسعاً عند صدوره، حيث اعتبره بعضهم تحذيراً مشروعاً للحفاظ على الهوية الأميركية، بينما رآه آخرون ذا طابع محافظ، أو حتى عنصري تجاه المهاجرين. وقد عكست انتخابات الرئاسة الأميركية لعام 2024 استمرار تأثير قضايا الهوية الوطنية والتغيرات الديمغرافية في السياسة الأميركية.

ولا تبتعد أطروحات المفكر الأميركي من أصل ياباني، فرانسيس فوكوياما، عن أفكار صموئيل هنتنغتون، في كتابه «الهوية: المطالبة بالكرامة وسياسات الاستياء» (Identity: The Demand for Dignity and the Politics of Resentment)، فقد رأى أن سياسات الهوية أصبحت محورية في السياسة العالمية، مع تصاعد مشاعر الاستياء بين فئات تشعر بالتهميش، وتحدّث عن صعود سياسات الهوية واحداً من المحرّكات الرئيسية للشعبوية في العالم. ووفقاً له، يعود جزءٌ من نجاح ترامب إلى قدرته على استغلال مشاعر الإقصاء والقلق التي يشعر بها أميركيون بسبب تغيّر التركيبة السكانية والاقتصادية للبلاد، بينما يرى فوكوياما الحل في بناء هوية وطنية شاملة ومشتركة، نجد أن ترامب تبنّى خطاباً مثيراً للانقسام قائماً على الفئات المختلفة (مثل «نحن» ضد «هم»). ومن منظور هنتنغتون، يعكس انتصار ترامب رفضاً للهجرة والتعدّدية الثقافية، ويمثل محاولة لإعادة تأكيد الهوية الوطنية التقليدية. من منظور فوكوياما، يعكس فوز ترامب ردّ فعل عنيفاً ضد النخب والعولمة، فضلاً عن استغلال سياسات الهوية مخاطبة الاستياء الشعبي المتزايد.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن انتخاب ترامب يمثل مزيجاً من أفكار هنتنغتون وفوكوياما، فقد استخدم ترامب خطاباً قوميّاً تقليديّاً (هنتنغتون)، وفي الوقت نفسه، استغلّ مشاعر الاستياء والهويات المجزّأة التي تحدّث عنها فوكوياما. وكان انتخاب ترامب إشارة واضحة إلى أن الهوية الوطنية الأميركية تمر بأزمة، وأن هناك شريحة كبيرة من الأميركيين تشعر بأنها مستبعدة أو مهدّدة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ولا تخصّ هذه الأزمة أميركا وحدها. عربياً من الممكن بناء هوية عربية جامعة، بفضاء إسلامي واسع، بقدر ما يمكن أن تنفجر في حروب أهلية مدمرة. والمثال الواضح هوية الشيعي العربي المسلم الذي يجد سنداً من إيران في مواجهة المشروع الصهيوني، وبين من يجدها داعماً لاحتراب هويّاتي على المستوى الوطني.

وقد لعب المشروع الصهيوني، منذ نشأته على الهويات الفرعية. وبكل وقاحة، دعا وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد، جدعون ساعر، إلى تعزيز العلاقات مع المجتمعات الكردية والدرزية في الشرق الأوسط. وأشار، في كلمته في حفل تسلّمه المنصب من سلفه يسرائيل كاتس، إلى أهمية تضافر الأقليات في المنطقة، معتبراً الأكراد حلفاء طبيعيين لإسرائيل، ومشيراً إلى الدروز في لبنان وسورية شركاء محتملين. وأكّد ضرورة فهم أن إسرائيل، كونها دائماً أقلية في المنطقة، يجب أن تسعى إلى تحالفات طبيعية مع أقليات أخرى. وقد تفاخر جيش العدوان في غزّة بقتلاه من هويات غير يهودية اخترعها، «بدوية » و«درزية»، مع أن اليهود أنفسهم ما كانوا يعرّفون أنفسهم إلا جزءاً من فضائنا الحضاري.

الهوية، باختصار، سلاح ماضٍ يمكن أن نشهره في مواجهة عدوّنا وبناء شخصية محترمة لأمة تتعامل مع العالم بندّية، وممكن أن يمزّقنا وتكون هباء منثوراً وبقايا ركام حروب أهلية.

(مدير عام قناة الجزيرة سابقاً)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads